شركة إسمنت بنزرت

شركة خفية الإسم رأس مالها 44.047.290 دينار

المقر الاجتماعي : خليج صبره – 7018 بنزرت

السجل التّجاري : 111.777.1996 ب- المعرف الجبائي: F 003242

محضر الجلسة العامّة العادية للمساهمين

المنعقدة في 26 جوان 2019

يوم الإربعاء 26 من شهر جوان سنة 2019 على الساعة العاشرة صباحا انعقدت بالمقر الاجتماعي للشركة بالمصنع الكائن بخليج صبرة ببنزرت الجلسة العامّة العادية للمساهمين في رأس مال شركة إسمنت بنزرت الذي يبلغ 44.047.290 دينارا مقسّمة إلى 44047290 سهم بقيمة دينار واحد للسهم ،بناءا على دعوة صادرة من مجلس إدارة الشركة المقررة في جلسته عدد03 بتاريخ 13 ماي 2019 وطبقا للأحكام التشريعية ولقواعد العقد التأسيسي النافذة وتبعا للإستدعاء الصّادر بالرّائد الرّسمي للجمهوريّة التّونسية عدد 56 المؤرّخ في 21 ماي 2019 و الصّحف اليوميّة باللّغتين العربيّة والفرنسيّة في 28، 29 و 31 ماي 2019.

وقّع المساهمون ورقة الحضور التي تحتوي على بيان أسمائهم وعدد الأسهم الحائزين لها.

ترأس الجلسة السيّد شاذلي السعيداني بصفته رئيسا لمجلس إدارة الشركة و يشغل خطّة رئيس مدير عام و ذلك طبقا للفصل عدد 25 من العقد التأسيسي للشركة.

و عيّن الحاضرون طبقا لاقتراح رئيس الجلسة أعضاء مكتب الجلسة كما يلي:

- شاذلي السعيداني : رئيسا
- السيّد فتحي باللعوايد : المفوّض الخاص للدّولة الذي تمّ تعيينه في الغرض
- محمد رضا مقداد : مساهما – مراقبا لعمليّات الإحصاء
- صباح قلوز : كاتبة للجلسة

إثر تكوين المكتب صرّح السيّد الشاذلي السعيداني بافتتاح الجلسة ورحّب بالسيّد فتحي باللعوايد المفوض الخاص للدّولة وبكافة الحاضرين وعبّر عن سعادته بحضور السّادة المساهمين ثم مدّ أعضاء المكتب بورقة الحضور المعدّة من طرف البنك الوطني الفلاحي رؤوس أموال، والذين أوضحوا أن المساهمين الحاضرين أصالة يمثلون 35178189 سهما وهو ما يقابل نسبة حضور 79,86 % وأن النّصاب القانوني متوفّر طبقا لمقتضيات العقد التأسيسي للشركة والقوانين الجاري بها العمل ووضع على المكتب :

- العقد التأسيسي للشركة باللغتين العربية والفرنسية.
- الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 56 بتاريخ 21 ماي 2019.
- جريدة la presse الصّادرة يوم 28 ماي 2019.
- جريدة la presse الصّادرة يوم 29 ماي 2019.
- جريدة الصحافة الصّادرة يوم 28 ماي 2019.
- جريدة الصحافة الصّادرة يوم 31 ماي 2019.
- تقرير النشاط لسنة 2018 وموازنة سنة 2018 و قائمة النتائج و جدول التدفّقات النقديّة و الإيضاحات التّابعة لها.
- تقريري السيّدين مراقبي الحسابات.
- جدول الأعمال .
- مشروع القرارات.
- قائمة المساهمين.

ذكّر السيّد رئيس الجلسة بجدول الأعمال الذي يتضمن النقاط التالية :

1. تلاوة تقريري مجلس الإدارة حول نشاط ونتائج الشركة للسنة المالية 2018
2. تلاوة تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلّقين بالسنة الماليّة 2018 و المصادقة عل الاتفاقيات الواردة بالتقرير الخاص
3. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة و على القوائم المالية لسنة 2018
4. تخصيص النتائج المحاسبيّة لسنة 2018

5. تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة

6. تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة

7. انتخاب ممثلا لصغار المساهمين بمجلس الإدارة والمصادقة على تعيينه

8. تعيين مراقب حسابات للسنوات 2021/2020/2019

9. تحديد منحة الحضور

ثم تناول أوّل مسألة مدرجة بجدول الأعمال.

استهلّ السيّد رئيس الجلسة عرضه بتقديم انجازات قطاع الاسمنت لسنة 2018 حيث بلغ حجم انتاج للكلنكر 7،35 مليون طن مسجّلا ارتفاعا مقارنة بحجمه لسنة 2017 بنسبة 6،71 % وبلغ حجم إنتاج الاسمنت 7،29 مليون طن مسجّلا انخفاضا طفيفا بنسبة 1،37 % وعلى المستوى التجارى لم يتم تسجيل أي بيوعات محلية للكلنكر في حين سجلت بيوعات الإسمنت (7،03 مليون طن) نقصا طفيف مقارنة ببيوعات سنة 2017 بنسبة 0،18 % وتراجعت بيوعات الجير بنسبة 22،92 % وبالنسبة للتصدير فقد سجّلت كميّات الكلنكر(1521719طن) ارتفاعا هاما مقارنة بسنة 2017 بنسبة 389،54 % والاسمنت (276746طن) ارتفاعا بنسبة 5،19%.

تبعا لذلك تراجع مستوى مخزون الكلنكر للقطاع وتراجع مخزون الاسمنت مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017.

ثم تدرّج السيّد رئيس الجلسة لعرض نشاط الشركة وبيّن أنّ سنة 2018 شهدت التصريح بالتسليم الوقتي لمشروع الرصيف بعد أن ترفّقت الشركة في حلّ الإشكاليات العديدة التي احاطت بالمشروع وذلك بفضل تضافر كافة الجهود وهو ما مكّن من استعادة نشاط التصدير الذي توّقف لما يقارب العشر سنوات واستعادة نشاط توريد كوك البترول لحاجيات الشركة ولحاجيات القطاع وقد تطلّب ذلك حل مشكل مستوى الغاطس المائي بالقيام بعمليات تنظيف للمياه المتاخمة للرصيف في انتظار تدخل ديوان البحرية التجارية والموانئ .وواصلت الشركة خلال سنة 2018 بلورة برنامج استثماراتها حسب المرحلة التي وصل اليها كل مشروع.

و تمت خلال سنة 2018 المصادقة من طرف مجلس الادارة على دليل الإجراءات الخاص بالجرد المادي للأصول الثابتة لضمان استمرارية العملية لأهميتها كما تمت المصادقة على ميثاق اللجنة الدائمة للتدقيق التي ستكون عضدا لهياكل التصرف بالشركة.

ثم عرض السيّد رئيس الجلسة أهمّ معالم النشاط الفنّي ، فعلى مستوى المقطع وفّرت ورشاته كميّات المواد الأوليّة اللازمة للمصنع (899370،461 طن) و كان حجمها دون ما هو مبرمج بالميزانية ودون المتوقع وذلك لأسباب تعود أغلبها إلى الورشات الاخرى في سلسلة الانتاج ولم تسجل هذه الورشة توقفات من شانها التأثير في سير باقي الورشات وسجّلت مردودية الكسار تراجعا بنسبة 13% مقارنة بسنة 2017 تبعا لتراجع مستوى الانتاج بالورشات الموالية وسجل الاستهلاك الخصوصي للمفرقعات(108،7 غ/طن) نقصا بنسبة 1 % بالنسبة للمستوى المبرمجوزيادة بحوالي 3% مقارنة بمستواه لسنة 2017.

وسجّل الاستهلاك الخصوصي للقازوال انخفاضا بنسبة 67% بالنسبة لمؤشر الاستهلاك الخصوصي اذ بلغ مستوى 0,05 لتر في الطن مقابل هدف سنوي بنسبة 0,15 لتر في الطن.

ومن ناحية أخرى أمّنت ورشة رحي المواد الأوليّة احتياجات الفرن بإنتاج 815204،582 طن مسجلة تراجعا بنسبة 11% مقارنة بإنتاج سنة 2017 وذلك تماشيا مع نسق اشتغال الفرن وصناعة الجير ومكّنت طاحونة رحي الإسمنت من رحي 609141 طن دون ما هو مبرمج بنسبة 25% ولبى حجم الانتاج طلبات السوق المحلية ، وتمكّنت ورشة التعبئة والتكييس من الاستجابة لمتطلبات البيوعات للسوق الداخليّة بتسويق 611424،4 طن من الاسمنت والجير وسجلت تعبئة الاسمنت نقصا بنسبة 2%والجير انخفاضا بنسبة 14% مقارنة بسنة 2017.

بلغ حجم انتاج الكلنكر 500271 طن مسجّلا تراجع بنسبة 11،5% مقارنة بحجمه لنفس الفترة من سنة 2017 و كان أقل مما هو مبرمج بالميزانية بنسبة 50% و يرجع ذلك بالأساس إلى تواتر التوقفات الغير مبرمجة للفرن الذي عرف فترة اشتغال قصيرة لم تتجاوز 184 يوما إضافة إلى النسق الضعيف لانتاجه بسبب الانسدادات الراجعة لمشكل مستوى الكبريت الناتج عن عدم تلائم تركيبة المواد الاوّليّة للمقطع والوقود الصّلب المستعمل وبسبب التآكل السريع للطوب الناري والتوقفات الاضطرارية للصيانة .

ثم استعرض السيّد رئيس الجلسة أهم مؤشرات استهلاك الطاقة الكهربائية اذ تم تسجيل ارتفاع بنسبة 15% لطن الكلنكر وزيادة بنسبة 19 % لطن الاسمنت مقارنة بمستوى الاستهلاك لسنة 2017 أما بخصوص استهلاك الطاقة الحرارية فقد سجّلت زيادة بنسبة 7 % مقارنة بمستوى سنة 2017.

كما إستعرض مجهودات الشركة في مجال حماية البيئة والسلامة المهنيّة ونشاطها على مستوى الجودة ومحافظتها على شهادات المطابقة للمواصفات المحلية والأوروبية لمنتوجها ومجهوداتها لصيانة مختلف الورشات.

ثم بسط السيّد رئيس الجلسة مؤشّرات البيوعات المحليّة مقارنا إيّاها بإنجازات سنة 2017 وبمتوقع الانجاز لسنة 2018 و يستخلص من عرضه أنّ حجم البيوعات المحلية بلغ 611424 طن مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 2،42 % مقارنة بحجمها لسنة 2017 وقدم تفصيل هذه البيوعات حسب المادّة و التوزيع الجغرافي حيث لم تسجل محليا أي بيوعات لمادّة الكلنكر ويعزى التراجع المسجل الى تواصل ركود السوق المحلية مع فائض يفوق 2 مليون طن و قد حافظت الشّركة على تواجدها بولايات بنزرت وتونس الكبري أمّا على مستوى التصديرعبرالبحر فقد ارتفع بنسبة 100% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث تم شحن خمسة بواخر كلنكر لدول إفريقية وأوروبية وبلغ حجم الكمية المصدرة 116967 طن وان كانت تبقى دون ما هو مبرمج بميزانية سنة 2018 بنسبة 66% وتم تفريغ 7 بواخر كوك بترول و لم تسجّل الشركة أي كميات تصدير عبر البرّ نتيجة الأوضاع في ليبيا وتحقيق الجزائر لاكتفائها الذاتي .

ثمّ استعرض السيّد رئيس الجلسة حركة الأعوان بجميع أصنافهم حيث غادر الشركة للتقاعد 60 عونا 26 في سلك التنفيذ 17 عونا في سلك التسيير 17 في سلك الاطارات وستشهد السنوات المقبلة تزايدا في عدد المغادرين لذا برمجت الشركة انتداب 25 عونا بميزانية سنة 2018 تمّ ترحيلها إلى ميزانية سنة 2019 ثم عرض حالات الالحاق و بسط تطور النسبة العامة للغيابات التي عرفت استقرارا نسبيا والترقيات بالجدارة الممنوحة حسب تراتيب النظام الاساسي الخاص بأعوان الشركة وأشار الى محافظةالصندوق الاجتماعي على توازناته كما قدّم برنامج التكوين المنجز ومجهودات الشركة للإحاطة بالطلبة وتأطيرهم وأعلم السّادة الحاضرين أنه قد تمّ تجديد اللجنة الاستشارية المتناصفة وفق الإجراءات القانونية وأشاد بالمناخ الاجتماعي الطيّب الذي يسود الشركة.

كما استعرض السيّد رئيس الجلسة نشاط قطاع التزويد وعرّج على مواكبة الشركة لمنظومة الشراء العمومي على الخطّ.

وتطرّق إلى نشاط ادارة التدقيق الداخلي المتعلقة بالتصرف الاداري والفني.

ثم أحال السيّد رئيس الجلسة الكلمة الى السيّد المدير المالي الذي استعرض أهم المؤشرات المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31-12-2018 وحوصل العوامل المؤثرة في كل من النتائج الفنية ، التجارية والمالية وأعلم السّادة الحاضرين أن نشاط الشّركة أفرز منتوجا بقيمة 88،35 مليون دينار مسجلا زيادة بـنسبة 28،46% مقارنة بسنة 2017 مع نتيجة سلبيّة لسنة 2018 بقيمة 32،914 مليون دينار.

بيّن السيّد رئيس الجلسة أنّه كان من الممكنأن تكون نتائج الشركة أفضل سنة 2018 لو تم تجاوز مشكل ارتفاع نسبة الكبريت إذ لازالت الشركة تنتظر حلّ الإشكال العقاري لقطعتين من الاراضي المقطعية تعيقان التحكم في جودة المواد الاولية كما لم تتوصّل إلى التزود بكوك بترول بنسبة كبريت أقلّ من 4,5% لعدم توفّرها بالسوق العالمية وحتّى الفيول الثقيل عرف نقصا في التزويد لأسباب راجعة للشركة المزوّدة كما كان لمغادرة العديد من الفنيين الشركة للتقاعد أثرا في القدرة على التعامل مع سلسلة الانتاج الجديدة. لكن الشركة حرصت على الحدّ من انعكاسات هذا الاشكال الفني مع العلم أن حجم الانتاج لبّى متطلبات السّوق.

وعلى المستوى التجاري حاولت الشركة مسايرة السياسة التحفيزية المتبعة من القطاع في حدود ما تمليه مقتضيات التصرف العمومي.

ونظرا لضعف السيولة تعمّقت الصعوبات المالية للشركة خاصة لفتح الإعتمادات البنكية للتزوّد بالمواد الأساسية للإنتاج واستخلص السيّد رئيس الجلسة أن الشركة تتوفر على كل مقومات النجاح في المستقبل بفضل استثماراتها على مستوى الرصيف خاصة واستثماراتها في مواردها البشرية.

و أحال السيّد رئيس الجلسة الكلمة إلى السيّد حاتم عونلي والسيّد كريم بن اسماعيل مراقبي حسابـــات الشركة فعرض السيّد حاتم عونلي تقريرهما العام والخاص وبيّن أنه يشهد بقانونيّة ونزاهة القوائم الماليّة للشركة وأنه ليس له أي تحفظ

حول أمانة المعلومات الماليّة الواردة بتقرير النشاط وهي تمثل بصفة عادلة في كل الجوانب الجوهرية الوضعية المالية للشركة ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المحاسبية المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2018 واستعرض ملاحظاتهما المسجلة مبيّنا أنها ليست بتحفظات وأنها لا تؤثر على رأيهما حول القوائم المالية للشركة.

ثم فتح السيّد رئيس الجلسة باب النقاش فتمحورت تدخلات السّادة المساهمين حول نقطتين أساسيتين:

تجاوز الوضعيّة الصعبة للشركة:

- حيث يتعين توضيح الرؤيا المستقبلية للشركة وإيجاد الحلول الممكنة لإنقاذها على غرار تدخّل الدولة لاستيعاب الخسائر المتراكمة أو الترفيع في رأس المال الشركة للمرّة الثانية وفي هذا الإطار تمّ حثّ الهياكل المعنية على بذل المجهودات اللازمة للمحافظة على ديمومة الشركة.
- تم التذكير بأنّ إدراج الشركة في البورصة لم تكن له أي مردوديّة على المساهمين في المقابل مكّن الشركة من عائدات مالية إضافية وامتيازات جبائية وتم الإستفسار عن مجال توظيف هذه العائدات تم التطرق الى تدهور قيمة السهم خاصة بمقارنته بقيمته عند الإكتتاب.
- كما تمّ التطرّق إلى عدم تحقيق الشركة للنتائج المتوقعة في مخطّط الأعمال وتراكم الخسائر منذ سنة 2011 والدعوى للوقوف على أسباب ذلك حفاظا على الملك العام.
- وتم التنويه بمجهودات الشركة وقدرتها على العمل في ظروف صعبة.

النتائج المسجلة لسنة 2018:

1 – القوائم المالية:

تم التطرق الى:

- تراجع قيمة الأصول الثابتة المادية مقارنة بقيمتها لسنة 2017 وتكوين مدخرات للأصول المراد إصلاحها
- تراجع قيمة الأصول المالية
- ضعف الهامش الخام نظرا لارتفاع تكلفة المبيعات

- ارتفاع الأعباء المالية للإقتراض وتمت الدعوة الى إبرام اتفاقيات مع البنوك عند الإيداع ولو لفترات وجيزة للتمتع بامتيازات.
- الجدوى من توظيف ما يقارب 17 م د في حين أنّ الشركة تقوم بالإقتراض بنسبة فائدة هامة.
- ارتفاع الأعباء (الأجور، التأمين، الصيانة،...) بالنظر لرقم المعاملات.
- أهميّة الخسائر المسجّلة.
- إعادة تقييم الأصول.
- استفادة الشركة من تدهور قيمة الدينار باعتبار عائدات التصدير.
- مقارنة نشاط الشركة بالشركات الخاصة في القطاع.
- مساهمات الشركة بالشركات التي اندثرت من الأجدر عدم التنصيص عليها بالقوائم المالية.
- ايجاد حل لوضعية الاسهم المجهولة المالك.
- مصادقة مراقبي الحسابات دون تحفظات في حين تم التنصيص على ملاحظات

2- النشاط التجاري:

- أهمية ديون الحرفاء المشكوك في خلاصهم وضرورة متابعة الاستخلاص
- المردودية من عمليات التصدير المسجّلة وضرورة العمل على تعزيزهذا النشاط
- النظر في إمكانية استعمال السّكة الحديدية لنقل كوك البترول لمردوديّته ماديّا وبيئيّا.
- إمكانية توسيع نشاط الشركة ليشمل بيعها لمادّة كوك البترول.

3- النشاط الفني:

- تحديد مسؤولية مكتب الدراسات في ما يتعلّق بمردودية الفرن ومدى نجاعة هذا الاستثمار.
- أهمّية متابعة الصيانة للمعدّات لتجنّب التوقفات.
- لا يمكن تفسير ضعف حجم الانتاج بالمسائل الفنية المتأتية من ارتفاع نسبة الكبريت فقط والحلّ المطروح.
- ضرورة التحكم في كلفة الطاقة.
- المدخرات المقارية للمقطع.
- الإستعداد لتصنيع إسمنت من نوع HRS

4- النشاط الإداري:

- توازن الصندوق الاجتماعي والدّعوة إلى منح الأولوية للعملة
- تطوّر نسبة التغيّب
- تدعيم إشعاع الشركة وإحاطتها بالطلبة.

ثم أحال السيّد رئيس الجلسة الكلمة إلى السيّد المفوّض الخاص للدّولة فبيّن تبعا لاستفسارات السّادة صغار المساهمين الحاضرين أنّه عند إدراج الشركة بالبورصة وفتح رأسمالها للإكتتاب لم تتمتّع الشركة بأي امتيازات جبائية حيث أن نسبة فتح رأس المال كانت في حدود 20% منه بعد الزيادة وأنّ 100 م د التي تمّت تعبئتها من السّوق الماليّة لم ترجع للدّولة باعتبار أنّ عملية فتح راس مال الشركة كانت بالترفيع فيه وليس تفويت في نسبة راجعة للدولة بل إن المبلغ المكتتب تمّ توظيفها للقيام بالإستثمارات المبرمجة على غرار مشروع تعصير الفرن وأنّ تأخّر إنجاز المشروع كان له انعكاسات سلبية على نتائج الشركة الفنية والمالية لكن بعد انتهاء فترة التجربة للفرن وأمام الوضعية الحالية فالتساؤل يطرح فيما إذا كان نقص الانتاج راجع لأسباب خارجة عن نطاق الشركة أو أنّ ذلك راجع لمردودية الإستثمارات وأضاف أنّه باعتبار أنّ حجم الانتاج لا يتوافق مع حجم الأعباء فإنّ الشركة تعتبر في وضعية خاصة وبالتالي يمكن رسملة أعباء القروض ضمن الأصول الثابتة واستفسر فيما إذا كان نقص قيمة المخزون ب 8 م د والذي أثقل النتيجة المحاسبية قد تمّ تطبيقا لمعيار محاسبي وأكّد على أنه يتعين دراسة الجدوى عند التداين للتحكم في كلفة التمويل وبيّن أنه يمكن إيجاد حلّ للأسهم الغير معروفة المالك حيث يمكن بيعها و ذكّر بمقتضيات قانون المالية لسنة 2019 والمتعلق بإعادة تقييم الأصول وإمكانية استفادة الشركة من مقتضياته.

ودعى إلى إثراء تقرير النشاط في المستقبل بأهم القرارات التي تمّ اتخاذها بمجلس الإدارة وإدراج نشاط لجنة التدقيق الداخلي.

ثم أشار الى أنه في إطار تعزيز الحوكمة في الشركات صدر القانون عدد 47 لسنة 2019 والذي ينص من بين مقتضياته على فصل مهام المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.

ثمّ أحال السيّد رئيس الجلسة الكلمة لمراقبي الحسابات فاعتبر السيّد حاتم عونلي أنه بصفته مراقبا لحسابات الشركة وإجابة على تدخّلات السّادة المساهمين فيما يتعلّق بتقارير الرقابة الدّاخلية أن :

- تدخّلات السّادة المساهمين تعكس غيرتهم على مصلحة الشركة وأن تساؤلهم عن مستقبلها يعتبرمعقولا وأضاف أنّه لمس عند حضوره بمجالس إدارة الشركة حرص أعضاء المجلس على الإرتقاء بآداء بالشركة وتحقيقها للمردودية المرجوّة وبيّن:

- يتمّ الإعتماد عند التدقيق على المعايير المحاسبية الدولية المعمول بها وبيّن أنّ الملاحظات المسجلة ليست بتحفّظات ويجب الإعلام بها لتفاديها مستقبلا.
- قرار بيع الأسهم الغير معروفة المالك يرجع للجلسة العامّة
- بخصوص تقلّص النشاط الناتج عن عدم تحقيق الطاقة العاديّة للإنتاج قدّرت الأعباء الغير محتسبة في قاعدة تكلفة سعر المخزون ب 8،8 م د متسبّبة في نقص قيمة المخزون ب 2،2 م د.
- تمّت التسجيلات المحاسبية المتعلقة بخروج الأصول على أساس نتائج الجرد المادي للأصول الذي تمّ إنجازه من طرف مكتب خارجي.
- يمكن الرّجوع إلى الجداول التفصيلية لتوضيح المدّخرات التي تمّ توظيفها وتطوّرها
- من شأن إعادة تقييم الأصول تعزيز الثقة في الشركة وتحسين صورتها
- فيما يتعلّق بالقانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرّخ في 29 ماي 2019 سيتمّ العمل على مقتضياته خلال السنة الحالية.

شكر السيّد رئيس الجلسة السّادة المساهمين على تدخّلاتهم والتي من شأنها أن تعمّق الحوار لما فيه خيرا للشركة وإجابة عن تساؤلاتهم ذكر أن إدراج الشركة بالبورصة وفتح الإكتتاب في رأسمالها قررته الدولة سنة 2009 بناءا على فرضيات اعتمدت معطيات متوفرة أنذاك ولظروف عادية للسوق وقد مكّن من تعبئة الموارد اللازمة لإنجاز مشروع القرن الذي أصبح في وضعية تستوجب إيقافه عن الإستغلال لعدّة معطيات فنية ولأسباب تتعلّق بالسلامة وقد سجّل انجاز المشروع تأخّرا نتيجة الآجال التي تطلبتها طلبات العروض وإتمام إجراءات الصفقة وفتح الإعتماد البنكي بالإضافة إلى تعطّل بداية الإنجاز لعدّة إشكاليّات وأحكام قضائية تمّ فضّها وبالرغم من الظرفية الصعبة سنة 2011 وبفضل تظافر جهود أعوانها وكافة هياكل التصرّف والاشراف الذين لم يبخلوا بمجهوداتهم و دعمهم

توفقت الشركة في إنجاز مشروع الفرن والمشاريع المصاحبة على غرار الكسّار. المكشطين ومعدّات الرّصيف بتكلفة جملية ناهزت 250 م د وهو حجم استثمارات يسجل لأوّل مرّة في مسيرة الشركة ويشمل جلّ الورشات بهدف الترفيع في الطاقة الانتاجية والقدرة التصديرية لحاجات التمويل رخّصت الجلسة العامة للشركة لاقتراض مبلغ 150 م د تمّ تشغيل الفرن سنة 2014 وتطلبت فترة تجربة المعدات آجالا لملائمة المعدات القديمة مع المعدات الجديدة والتأقلم مع مختلف الورشات وعلى مستوى الرصيف سجّل إنجاز المشروع تأخيرا لأسباب خارجة عن نطاق الشركة وذلك لضرورة توريد كوك البترول للشركة وللقطاع ولعدة اشكاليات مع المزود الايطالي.

ثمّ بيّن السيّد رئيس الجلسة أن دقة الوضعية الحالية يجب أن لا تحجب أهمية الأستثمارات المنجزة لمستقبل الشركة وديمومتها وأكّد أن مجهودات الشركة مركزة على الارتقاء بأدائها خاصة على مستوى الانتاج وعلى الضغط على التكلفة والعمل على تحقيق توازناتها الماليّة.

وأحال السيّد رئيس الجلسة اثر ذلك الكلمة الى السادة المديرين الذين قدّموا كلّ فيما يخصّه إيضاحات حول استفسارات السّادة المساهمين.

تدرّج السيّد رئيس الجلسة إلى النقطة المتعلقة بانتخاب ممثلا لتمثيل صغار المساهمين بمجلس الإدارة وذكّر بالإجراءات المتّخذة والتي أدّت إلى قبول مترشحين وهما كل من السيّد محمد لطفي العبيدي والسيّد الهادي زرزري وحيث أن السيّد محمد لطفي العبيدي لم يحضر الجلسة والسيّد الهادي زرزري سحب ترشّحه علنا أثناء الجلسة وأعرض الحاضرون عن التصويت لمترشّح متغيّب فبيّن مكتب البنك الفلاحي رؤوس أموال الذي يشرف على العملية الانتخابية أن العملية تعتبر ملغاة ويتعيّن إعادة الإجراءات في جلسة قادمة.

تبعا لذلك وبعد الانتهاء من تبادل الآراء وتساؤلات المساهمين قرأ السيّد رئيس الجلسة اللوائح المعروضة على الجلسة وتمّ التصويت على القرارات التالية:

القرار الأول:

إن الجلسة العامة العادية بعد الإستماع إلى تقرير مجلس الإدارة والتقريرين العام والخاص لمراقبي الحسابات بالنسبة للسنة المحاسبية 2018، وبعد النقاش تصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المختتمة في 31 ديسمبر 2018 بصفة تامّة و كليّة على ما جاء في تقرير النشاط و على القوائم الماليّة لسنة 2018 (الموازنة وحسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المحاسبيّة لسنة 2018) و على الاتفاقيات والعمليات الواردة بالتقرير الخاص لمراقبي الحسابات.

تمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية الحاضرين.

القرار الثاني :

تقرر الجلسة العامة العادية تبويب وتخصيص النتيجة المحاسبيّة السلبية لسنة 2018 والبالغة 32914243,241 – دينار بحساب نتائج مرحّلة.

-النتيجة المحاسبيّة لسنة 2018 : 32914243,241 – دينار
– مرحّل السنوات الفارطة : 73243713,817 – دينار
– مرحّل جديد : 106157957,058- دينار

تمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية الحاضرين.

القرار الثالث:

إن الجلسة العامة العاديّة بعد إطلاعها على تقارير مجلس الإدارة و مراقبي الحسابات تمنح أعضاء المجلس إبراء الذمّة بخصوص تصرّفهم بالنسبة للسنة المالية 2018.

تمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية الحاضرين.

القرار الرابع:

حددت الجلسة العـــامة العـــادية مبلغ 3000 دينار مكافئة حضور لكـــل عضو في مجلس الإدارة بعنوان سنة 2018 يقع تحويلها إلى حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح بالخزينة العامة للدولة.

تمت المصادقة على هذا القرار بأغلبية الحاضرين.

القرار الخامس:

- تصادق الجلسة العامّة العادية على تعيين السيّد محمّد بالأزرق عضوا بمجلس إدارة الشركة ممثلا لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي خلفا للسيّد محمّد صالح التريكي ابتداء من 16 جويلية 2018 وذلك للمدّة المتبقية لسلفه والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستصادق على القوائم المالية لسنة 2019.
تبعا لتعيين السيّد رمضان بوحوش عضو مجلس الإدارة ممثّل وزارة المالية رئيسا مديرا عاما بالنيابة إبتداءا من 06 فيفري 2019 خلفا للسيّد جلال بن عثمان وتعيين السيّد الشاذلي السعيداني متصرّفا ممثّلا للدولة بالشركة ورئيسا مديرا عاما لها خلفا للسيّد رمضان بوحوش ابتداءا من 15 ماي 2019 تصادق الجلسة العامّة العادية على تعيين السيّد شاذلي السعيداني عضوا بمجلس إدارة الشركة وذلك للمدّة المتبقية لسلفه والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستصادق على القوائم المالية لسنة 2019.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السادس:

في إطارالنقطة الخاصة بانتخاب ممثلا لتمثيل صغار الساهمين بمجلس الإدارة وتبعا لسحب أحد المترشحين لترشحه و تغيّب المترشح الثاني تصادق الجلسة العامة على اعتبار العملية ملغاة وعلى إعادة الإجراءات في الغرض.
تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السابع:

إنّ الجلسة العامّة بعد إطلاعها على المذكرة المتعلقة بتعيين مراقب الحسابات وعلى فحوى مكتوب رئيس هيئة مراقبي الدولة المؤرخ في 26 جوان 2019 تعيّن مكتب "COK" لصاحبه حاتم عونلي مراقبا لحسابات الشركة للسّنوات 2021/2020/2019.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثامن:

تسند الجلسة العامّة العادية تفويضا مطلقا إلى كل حامل لمضمون أو نسخة من هذا المحضر ليقوم بالإيداع و النشر اللّازمين.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

وبعد ذلك رفعت الجلسة على الساعة الواحدة ونصف بعد الزوال.

رئيس الجلسة

.....

شاذلي السعيداني

مراقب عمليات الإحصاء

المفوض الخاص للدولة التونسية

.....

فتحي باللعوايد

مراقب عمليات الإحصاء

.....

محمد رضا مقداد

كاتبة الجلسة

.....

صباح قلوز

BILAN AU 31 DECEMBRE 2018

(Exprimés en dinars)

ACTIFS	Notes	31/12/2018	31/12/2017
ACTIFS NON COURANTS			
Actifs immobilisés			
Immobilisations incorporelles		1 129 324	1 129 324
Moins : Amortissements		-1 128 506	-1 123 254
	1	**818**	**6 070**
Immobilisations corporelles		351 835 491	380 586 052
Moins : Amortissements		-149 153 726	-168 576 480
Moins : Provisions		-189 351	
	1	**202 492 414**	**212 009 572**
Immobilisations financières		2 162 694	2 286 276
Moins : Provisions		-742 429	-692 442
	2	**1 420 265**	**1 593 834**
Total des Actifs Immobilisés		**203 913 497**	**213 609 476**
Autres Actifs non courants	**3**	17 485 270	7 018 242
Total des Actifs non courants		**221 398 767**	**220 627 718**
ACTIFS COURANTS			
Stocks		48 318 102	62 387 242
Moins : Provisions		-8 864 284	-9 782 647
	4	**39 453 818**	**52 604 595**
Clients et comptes rattachés	**5**	7 642 092	7 971 708
Moins : Provisions		-4 253 717	-4 242 293
		3 388 376	**3 729 415**
Autres actifs courants	**6**	3 814 442	6 270 646
Moins : Provisions		-473 070	-448 853
		3 341 372	**5 821 793**
Placements et autres actifs financiers	**7**	17 714 284	30 202 594
Liquidités et équivalents de liquidités	**8**	2 047 518	313 823
Total des Actifs courants		**65 945 367**	**92 672 221**
Total des Actifs		**287 344 134**	**313 299 939**

BILAN AU 31 DECEMBRE 2018

(Exprimés en dinars)

CAPITAUX PROPRES ET PASSIFS	Notes	31/12/2018	31/12/2017
Capitaux propres			
Capital social		44 047 290	44 047 290
Réserves et primes liées au capital	9	101 493 002	101 628 093
Autres capitaux propres	9	1 458 244	1 576 129
Résultats reportés	9	-106 157 957	-73 243 714
Total des capitaux propres avant Résultat de l'exercice		**73 754 822**	**74 007 798**
Résultat de l'exercice			
Total des capitaux propres avant affectation		**40 840 579**	**74 007 798**
PASSIFS			
Passifs non courants			
Provisions	10	2 371 032	2 859 643
Emprunts bancaires	11	106 420 322	115 941 286
Total des passifs non courants		**108 791 355**	**118 800 929**
Passifs courants			
Fournisseurs et comptes rattachés	12	26 167 161	30 344 782
Autres passifs courants	13	20 637 943	16 739 251
Concours bancaires et autres passifs financiers	14	90 907 095	73 407 180
Total des passifs courants		**137 712 200**	**120 491 212**
Total des passifs		**246 503 554**	**239 292 141**
Total des capitaux propres et des passifs		**287 344 134**	**313 299 939**

LES CIMENTS DE BIZERTE

EVOLUTION DES CAPITAUX PROPRES APRES AFFECTATION DU RESULTAT

(Exprimés en dinars)

	Capital social	Réserves légales	Réserves statutaires	Réserves pour fonds social	Autres capitaux propres	Primes d'émission	Résultats reportés	Résultat de l'exercice	Total des capitaux propres
Solde au 31/12/2018 avant affectation	**44 047 290**	**4 404 729**	**2 888 417**	**1 700 527**	**1 458 244**	**92 499 330**	**-73 243 714**	**-32 914 243**	**40 840 579**
Réserves légales									0
Dotation fonds social									0
Distribution de dividendes									0
Résultats à reporter							-32 914 243	32 914 243	0
Solde au 31/12/2018 après affectation	**44 047 290**	**4 404 729**	**2 888 417**	**1 700 527**	**1 458 244**	**92 499 330**	**-106 157 957**	0	40 840 579

Les capitaux propres après affectation du résultat de l'exercice 2018 totalisent 40 840 579 DT contre 74 007 798 DT à fin 2017, soit une diminution de 33 167 219 DT.